توصيات الملتقى الوطني الأول حول:
الخدمات الصحية في الجزائر: واقعها وآفاق تحسينها
يوم 21 جوان 2023

بعد الاستماع الى تقديم وعرض ومناقشة المداخلات المبرمجة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الخدمات الصحية في الجزائر واقعها وآفاق تحسينها المنظم يوم 21 جوان 2023 بمقر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فإن اللجنة العلمية للملتقى توصي بما يلي:

1. تعمل الدولة ومكونات المجتمع على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات الصحية المناسبة لجميع الأفراد، وتوفيرها يتطلب الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على الصحة والرفاهية العامة، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الوعي الصحي وتشجيع الأفراد على المحافظة على صحتهم العامة. لإن الخدمات الصحية تمثل عنصراً حيوياً في بناء مجتمع صحي ومستقر، وتعكس قيم المجتمع واهتمامه بصحة أفراده.
2. كون الخدمات الصحية تعتمد في تقديمها على كفاءة العنصر البشري بصورة أساسية، لذا ضرورة الاهتمام بهذا المورد من حيث تكوينه وتأهيله والاستثمار فيه، وهو ما تؤكد عليه منظمة الصحة العالمية ضمن إستراتيجيتها للموارد البشرية الصحية الممتدة الى آفاق سنة 2030.
3. يعد تحسين الرعاية الصحية وسلامة المرضى من الاهتمامات الرئيسية للأنظمة الصحية في جميع أنحاء العالم، كما أن إدارة الجودة الشاملة في مجال الرعاية الصحية أمر أساسي استراتيجي كونها تجعل من الممكن تقليل مخاطر العدوى الاستشفائية وتقليل التكاليف غير الضرورية.
4. لا شك أن قياس جودة الخدمات الصحية أمرًا حاسمًا لتحسين الرعاية المقدمة للمرضى وتحقيق أفضل النتائج الصحية. لذا العمل على فهم وتقييم جودة الخدمات الصحية وتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد مجالاتها قصد معالجتها.
5. هناك عدة عوامل تؤثر على جودة خدمات الرعاية الصحية، منها الوصول إلى الرعاية الصحية، والتواصل الفعال بين المرضى ومقدمي الرعاية الصحية، وكفاءة الرعاية الطبية المقدمة ، وسلامة المرضى والمساواة في توزيع الخدمات الصحية، وهو ما يتطلب العمل به من أجل كسب رضا المرضى وباقي أفراد المجتمع.
6. تعد الحوافز المادية كالأجور والرواتب أحد أسباب هجرة الأطباء، لذا من الضروري إعادة النظر في سلم الرواتب الحالي، وإيجاد سلم ونظام رواتب خاص، يتناسب مع مستوى الأداء للأطباء وأن تكون معدلات الرواتب في النظام المقترح، متساوية ومنافسة للرواتب المقترحة من الدول الجاذبة. بالإضافة إلى وضع، وتطوير برامج تدريبية، وتعليمية مناسبة لجميع الأطباء، وبما يتناسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية، مع توفير بيئة مناسبة للعمل تتوفر على المعدات والأجهزة الحديثة والأدوية وغيرها.
7. بناء شراكة مع الكفاءات المهاجرة للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم.، والتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في مجال الصحة والبحث في العلوم الصحية لإقامة مشروعات ومراكز بحثية علمية في الجزائر.
8. يتحسن أداء المؤسسات الصحية على أساس التخطيط والتنظيم السليمين للموارد المتاحة، وبمدى نجاح المؤسسة في إحكام العلاقة بين مدخلاتها ومخرجاتها، وبمدى الالتزام بالمسؤولية وبمرجعية الأخلاقيات التطبيقية .
9. ضرورة توفير قاعدة بيانات عامة تدرج فيها كافة نتائج الأبحاث المتعلقة بالعقاقير الطبية المستخدمة من قبل القطاع العام للتأكد من نجاعة الأدوية التي تقدم للمواطنين،
10. اعتماد نظام التعاقد بين المؤسسات الصحية العمومية والضمان الاجتماعي كنمط جديد للتمويل، حيث أن النظام التعاقدي يتيح للنظام الصحي التحكم في نفقاته؛
11. تعميم نظام التعاقد على كل المؤسسات الصحية العمومية، كونه آلية فعالة لتحقيق النوعية؛
12. تفعيل تطبيقات الرقمنة بالمؤسسة الصحية كونها ضرورة وحتمية لمسايرة متطلبات التغير الاجتماعي وكنموذج يحدد مستويات الأداء الوظيفي والذي ينعكس بصورة مباشرة على جودة الخدمات الصحية بالرغم من انعدام ثقافة الرقمنة لدى غالبية الشعب الجزائري و كذا ضعف الجاهزية الالكترونية، لذا تعزيز نجاح و استمرارية المبادرات الوطنية الهادفة إلى رقمنة القطاع الصحي من خلال:
الاهتمام بتكوين وتدريب العنصر البشري، وتنمية مهارته الرقمية، و مواصلة تعزيز البنية التحتية الرقمية دون التمييز الجغرافي، ونشر الثقافة الالكترونية بين مستخدمي الصحة وبين كل الشعب الجزائري، وإقامة شراكة بين القطاع الصحي والمؤسسات التقنية و الجامعات في مجال البحث و التطوير و الابتكار الرقمي,
13. تحسين جودة الخدمات الصحية وتحسين التكفل بالمرضى يستوجب تظافر جهود كل الأطراف الفاعلة في المستشفيات وتوفير الإمكانيات والمعدات اللازمة لذلك من موارد بشرية، مادية، هيكلية، إجرائية وتنسيق التعاون على كل المستويات باستخدام كل الوسائل بما فيها نظام المعلومات للملف الإلكتروني للمريض وأنظمته الفرعية.

14. تعزيز الشبكات الاتصالية الداخلية والخارجية لكسب الوقت والفعالية وتسيير الخدمات الصحية والنفقات ومختلف نشاطات التنظيم.
15. في ظل نقص أو عدم كفاية التمويل الصحي التقليدي، فإن إنشاء وقف إسلامي في مجال الخدمات الصحية هو بمثابة آلية فعالة تمكن من ترقية وتجسيد الخدمات الصحية بشكل أمثل ويصل خصوصا إلى الطبقات المحرومة والمحتاجة
16. إقامة شراكات مربحة للجميع مع كبار المنتجين الدوليين في مجال الدواء وإقناعهم لتوطين الإنتاج والتصنيع، مع ضمان مشاركة القطاع الخاص في التمويل والبحث والتطوير الصيدلاني بإبرام اتفاقيات مع مؤسسات البحث مع اقتراح برامج تكوينية مصممة خصيصا لمسيري المخابر الصيدلانية ودعم ومرافقة الشركات المبتكرة.
17. -تبني المؤسسات الصحية للإدارة الالكترونية ونظام معلومات متقدم لتزويد إدارة المستشفى والمصالح الصحية والأقسام الاستشفائية بالبيانات والمعلومات التي من شأنها متابعة ملفات المرضى بدقة وبكل سهولة، كما يساعد على اتخاذ القرارات في الأوقات المناسبة.